

انفراجة بين طهران وأنقرة تهدد المعارضين الإيرانيين

تركيا تنتهج أسلوب المساومة خدمة لمصالحها ولا تكثر لسجل إيران في مجال حقوق الإنسان



المصالح قبل كل شيء

المعارضون الإيرانيون في تركيا. ويقولون إن تركيا تغضب فقط بشأن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بما يتناسب مع استراتيجيتها ومصالحها السياسية.



أيكان إردمير

تركيا تتابع إيران
ترهيب معارضيهما
مقابل تنازلات

ويعتقد أيكان إردمير، كبير مديري برنامج تركيا في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية وعضو سابق في البرلمان التركي، إن المعارضين الإيرانيين يعتبرون مجرد "ورقة مساومة" في العلاقة. وقال من ناحية، تحدد أنقرة من النشاط السياسي لطالبي اللجوء الإيرانيين وتتيح لتهريب بعض المعارضين في المقابل تنازلات مختلفة.

ويؤكد إردمير بأنه عندما تريد أنقرة الضغط على طهران، فإنها تتبع سياسة لسي الذراع وتهديد جارتها بفضح الدور الذي لعبه الدبلوماسيون والعناصر الإيرانية في عمليات التسليم والاعتقالات المستهدفة. ولذلك فإن احتمالات ظهور المعارضين الإيرانيين في تركيا تتناقص غالباً من خلال مواقف متبادلة بينهما وليس على أسس المعايير الدولية.

سابقاً في إيران وهو الآن مقيم في بروكسل ويعتني هناك بالمواطنين الإيرانيين الهاربين وكذلك العلاقات الإيرانية التركية. ويقول إن "التعاون بين أجهزة المخابرات في الدولتين قد توسع وأن المعارضين معرضين للخطر وفي بعض الأحيان يكون التهديد من عملاء إيرانيين وأحياناً من أنصارهم الأتراك".

وتتمتع أجهزة المخابرات التركية بعلاقات وثيقة للغاية مع نظيراتها الإيرانية وسُجنت نسبية شمسي، مهندسة معمارية إيرانية وناشطة في مجال حقوق المرأة (36 عاماً)، لمدة 12 عاماً في إيران شاركتها في الاحتجاجات ضد قوانين الحجاب الإلزامي، لكنها هربت إلى تركيا ثم اشترت جواز سفر مزور للسفر إلى شقيقتها في إسبانيا، لكن السلطات التركية ألقت القبض عليها في نوفمبر الماضي.

ورغم إطلاق سراحها، تشعر شمسي بالربح من احتمال أن يتم القبض عليها مرة أخرى في أي وقت، سواء من قبل عملاء إيرانيين أو من قبل الشرطة التركية. وقالت "لا أشعر بالأمان. أشعر أنني هدف في تركيا. المخابرات الإيرانية في كل مكان".

ويقول المنتقدون إن هناك فرقاً واضحاً بين رد تركيا على مقتل المعارض السعودي جمال خاشقجي وبين حالة الترهيب والتهديدات التي يواجهها

ورد اتخذ قرار إعادة ترحيل المعارضين في اجتماعات عقدت بين إيران وتركيا على هامش هذه القمة.

وظهرت النتائج بسرعة، حيث تم ترحيل العشرات من المعارضين الإيرانيين الذين لجأوا إلى تركيا، ويواجه اثنان منهم، محمد رجبى (26 عاماً) وسعيد تامجيدى (28 عاماً)، حكماً بالإعدام في الوطن. ومنذ عام 2017، تم اغتيال ثلاثة معارضين إيرانيين على الأقل داخل تركيا.

وتم عقد التبادل الثاني المهم التالي في يونيو الماضي، وهو نفس الشهر الذي اختطف فيه بازيار. وظهر المزيد من التعاون حيث قام وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة أنقرة ووافق على دعم خطة تركيا لدعم فريقها المفضل، حكومة الوفاق الوطني، في الحرب الأهلية الليبية.

وفي المقابل، دعا أردوغان الولايات المتحدة إلى سحب عقوباتها التي فرضتها على إيران. وبعد أيام قليلة، شنّ الإنسان هجمات منسقة على خصميهما المشترك وهما الانفصاليون الكرديين. وهاجمت تركيا مخابي حزب العمال الكردستاني في العراق بينما قصفت إيران حزب الحياة الحرة الكردستاني، وهو فرع من حزب العمال الكردستاني ينشط في إيران وله قواعد في العراق. وكان بيمان عارف صحافي وناشط إيراني سجيناً سياسياً

وأضاف بازيار "كانوا عملاء إيرانيين. كانت السيدة تحمل مسدساً وقالت لي قبل أن ناتي إلى هنا، هديناك عبر الهاتف، وطلبنا منك أن تصمت، لكنك اهتنتا. الآن اظهر لنا رجولتك".

وكان بازيار محظوظاً حيث قفز من السيارة وهرب عندما توقفت السيارة للحظة على منحدر التل، وركض مدة يومين قبل أن يصل إلى قرية ويتصل بأسرته. وبعد بضعة أشهر، تم اختطاف منشق إيراني بارز آخر، وهو حبيب شعب، في تركيا وتم تهريبه مرة أخرى إلى إيران، على يد عميلة إيرانية.

ويقول بازيار إنه "بين الصين والآخر، نرى كيف يتم خطف المعارضين الإيرانيين والقضاء عليهم في تركيا. بعد كل زيارة رسمية بين الدولتين أخشى أن يكونا قد وقعا اتفاقيات لتسليم خصومهما لبعضهما البعض. أشعر بسيف الاختطاف والترحيل والاعتقال معلقاً فوق رأسي في جميع الأوقات".

وتأتي مخاوف بازيار على أسس ملموسة، حيث خلال الأشهر الـ14 الماضية، تكثفت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا. وعلى الرغم من أن أنقرة تنفي قيامها بترحيل المعارضين أو السماح لعملاء إيرانيين باختطافهم، فقد اعتبر التعاون مع طهران في هذه المنطقة بمثابة الحد الأدنى من الاتفاقية بينهما.

ورقة مساومة

في 2019، وهو العام الذي واجهته فيه إيران احتجاجات ضد ارتفاع أسعار الوقود، تضاعف عدد الإيرانيين، الذين تم تهريبهم إلى تركيا، وخشي الكثير من الاضطهاد بعد أن احتجزت السلطات عسكياً الآلاف من المعارضين، وأخذت كثيرين، وعذبت آخرين. وذكرت منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن 304 أشخاص قتلوا على أيدي قوات الأمن الإيرانية.

بعد شهر من الاحتجاجات، حضر الرئيس حسن روحاني ونظيره التركي رجب طيب أردوغان قمة كوالالمبور في ماليزيا،

والتي نظمت ظاهرياً "للإحياء الحضارة الإسلامية". ولكن من منظور السياسة الواقعية، كانت القمة عبارة عن عرض للقوة ضد السعودية والإمارات، وتحدي قيادتهما للعالم الإسلامي. وبحسب ما

على مدى التاريخ، تنافست كل من إيران وتركيا، انطلاقاً من أسس طائفية، على فرض النفوذ في الشرق الأوسط ودعم أطرافاً متعارضة في الصراع السوري، ومع ذلك تحولت كل من الدولتين خلال السنوات القليلة الماضية إلى حليفتين تكتيكياً وتعلمتا العمل على حل خلافاتهما السياسية للحد من التدخل الأميركي في منطقة تعتبرها كل منهما ملعباً خاصاً بهما. لكن بالنسبة إلى المعارضين الإيرانيين، الذين لجأوا إلى تركيا، يشكل هذا التقارب تهديداً واضحاً لعلاقتهم.

● واشنطن - اتسمت العلاقات بين تركيا وإيران بالقلب على الدوام، وبعد فترة من التحسن الكبير في النصف الثاني من أول عقد في هذه الألفية، تدهورت العلاقات إلى حد كبير وتفاقت مع اندلاع "الربيع العربي" في 2011، لكن عادت وظهرت علامات الانفراجة في العلاقة أواخر 2016.

في ذلك الوقت، وعندما وقعت تركيا وإيران، إلى جانب روسيا، اتفاق أستانة، وهو اتفاق لمحاولة حل الصراع السوري في ما بينهم أشاد البعض بهذا الاتفاق، باعتباره علامة على النضج وعلامة قال جيد للمنطقة.

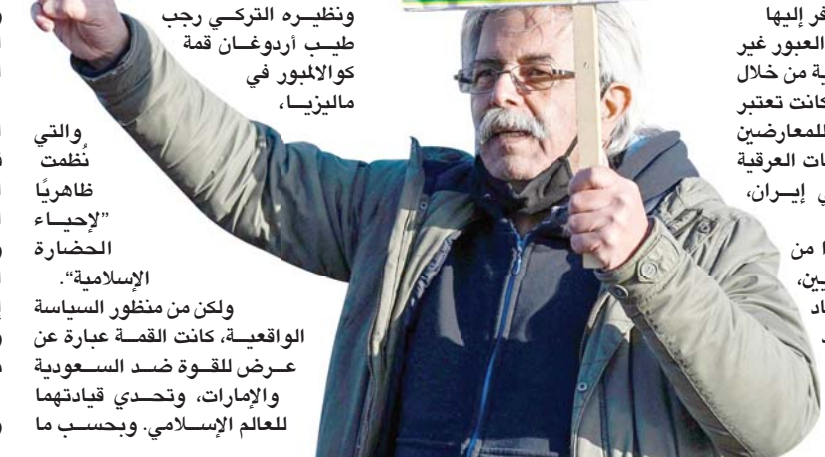
لكن بالنسبة إلى المعارضين الإيرانيين، يرى الكاتب المقيم في بيروت أنشال فوهرا في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأميركية أن هذا التقارب يشكل تهديداً، حيث ازدادت عمليات الخطف والترحيل والاعتقال لنشطاء حقوق الإنسان الإيرانيين البارزين في تركيا.

وسجل إيران في مجال حقوق الإنسان لا يزعج تركيا، ويبدو أن المعارضين الإيرانيين مجرد بياض في اللعبة الأوسع للسيطرة على "العدو المحتمل" في وقت معين. وبعد أن أصبح جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، وبعد عودتها إلى الأساليب التقليدية للدبلوماسية والسياسة الخارجية، قد تشهد علاقة طهران وأنقرة تغيرات مرة أخرى.

لعبة الاختطاف والاعتقال

يلجأ الإيرانيون إلى تركيا منذ عقود حيث يمكنهم السفر إليها دون تأشيرة ويمكن تسهيل العبور غير القانوني عبر الحدود البرية من خلال المهربين، لكن الدولة التي كانت تعتبر ذات يوم أمانة كوجهة مؤقتة للمعارضين السياسيين وعضواً الأقليات العرقية والدينية المضطهدين في إيران، أصبحت الآن خطيرة.

ويعد عيسى بازيار واحداً من الآلاف من المعارضين الإيرانيين، الذين يخشون الإعدام إذا عاد إلى بلده، كما أنه لم يعد يشعر بالأمان في تركيا. وقد اعتقلته السلطات الإيرانية عام 2013 بعد أن كشف عن



فرماجو يجر المسار السياسي في الصومال إلى أزمة عميقة

(تتألف من 14 مرشحاً رئاسياً)، إثر محاولة بعض المرشحين التوجه إلى ساحة "الجندي المجهول"، التي كان من المقرر عقد مظاهرات فيها في اليوم ذاته.

وتقول الكتلة إن هدفها كان التصدي لممارسات الحكومة في ما يتعلق بالانتخابات بخصوص طريقة إجرائها واللجان الموكلة إليها إدارة السباق، ومن أبرز أعضائها الرئيس السابق حسن شيخ محمود. وأدت تلك الخلافات، إلى تأجيل الانتخابات أكثر من مرة، دون تحديد موعد واضح لها رغم عقد عدة جولات حوارية كان آخرها أوائل الشهر الجاري.

ويتأكد القارئ لأحداث العنف الأخيرة ووقائع السياسات، التي تنتهجها حكومة فرماجو أن الرئيس ومن يقف خلفه مقتنعون بفكرة القبطية والحزب الواحد وأن الحل في القوة وليس في الديمقراطية والتعددية الحزبية ويجربون نظريات بالية أثبت الأيام فشلها.

ويحذر خبراء عسكريون من أن أزمات سياسية وأخرى عسكرية يواجهها الصومال قد تصف بالاستقرار النسبي القائم، ما يخلق فراغاً أمنياً سيمكن مقاتلي حركة الشباب من استهداف المزيد من المنشآت الحكومية والحساسة وخاصة في العاصمة مقديشو.

اللجان الانتخابية إلى جانب إقليم جدو، الذي تدور فيه خلافات سياسية بين الحكومة ورئيس ولاية جوبالاند المحلية، ويعود أصل المشكلة في الإقليم، إلى انتخابات جرت في أغسطس الماضي، حيث أقرت إعادة انتخاب رئيسه الحالي أحمد محمد إسلام (موال كينيا) لولاية ثالثة. ورفضت الحكومة الصومالية نتائج تلك الانتخابات.

ولم يحظ الصومال بحكومة مركزية فعلية منذ انهيار نظام سياد بري العسكري العام 1991، ما أدى إلى عقود من الحروب الأهلية والفوضى التي عُدتها نزاعات عشائرية. ولا تزال الدولة تدار بموجب دستور مؤقت بينما تعد مؤسساتها على غرار الجيش، بدائية وتعتمد إلى حد ما على الدعم الدولي.

وكذلك لا يزال البلد يخوض معركة ضد حركة الشباب الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة التي سيطرت على العاصمة حتى العام 2011، بينما لا تزال تستولي على مناطق ريفية وتشن هجمات ضد أهداف حكومية وعسكرية ومدنية في مقديشو وبلدات محيطة.

وشهدت العاصمة مقديشو الجمعة الماضي، مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية وقوات موالية لكتلة المرشحين في سباق الرئاسة

الخمسة، توصلوا في سبتمبر الماضي، إلى اتفاقية تم الخلق بموجبها عن نظام انتخابي عبر الاقتراع العام، الذي يمنح صوتاً لكل ناخب، مع عرض مسار مشترك نحو الانتخابات.

ويقول المتابعون للشأن الصومالي إن الدولة الواقعة في القرن الأفريقي تقرب من منقطة لا يمكن التنبؤ بها، في حال عدم اتفاق قادته السياسيين بشكل عاجل على كيفية المضي قدماً لإجراء انتخابات تأخر تنظيمها. ومن أبرز النقاط الخلافية بين رؤساء الأقاليم الفيدرالية هو تشكيل



متمربو حركة الشباب المتشددة، حيث تسيطر السلطات الرسمية على قسم فقط من أراضي الصومال رغم الدعم الذي تقدمه قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم).

وأعلن قادة الولاياتين الاتحاديتين، جوبالاند وبونتلاند، في وقت سابق هذا الشهر أنهم لم يعودوا يعترفون بالرئيس الحالي، الذي انتهت فترة ولايته قبل أسبوعين. وكان من المقرر أن تجري الانتخابات على أساس نظام مفرد للتصويت غير المباشر استخدم في الانتخابات الماضية

ويقوم على اختيار شيوخ العشائر لناخبين يختارون النواب، والذين يختارون بدورهم الرئيس. فرماجو وقادة الأقاليم

المحاور الإقليمية، وقد حذرت مرارا من الدور القطري التركي في تخریب علاقات حيوية للبلد بدول عربية وإزنة تقوم بدور كبير في مساعدته على تجاوز فترة عدم الاستقرار التي شهدها طوال ما يقارب الثلاثة عقود.

وتجاوزت البلاد مهلة نهائية كانت محددة لإجراء انتخابات بحلول الثامن من فبراير الجاري، وهو موعد كان من المفترض أن ينتهي فيه فرماجو، ما أدى إلى أزمة دستورية. ولم يتمكّن الرئيس الحالي وزعماء الولايات الفيدرالية حتى الآن من حل خلافاتهم بشأن كيفية إجراء الاقتراع، بعدما تم التخلي عن أمال إجراء أول انتخابات منذ العام 1969 بالاقتراع المباشر، على خلفية مشاكل أمنية وسياسية.

وجددت جوبالاند، وهي من بين الأقاليم الخمسة الرئيسية بالبلاد الأحد، رفضها مشاركة فرماجو في المحادثات الهادفة إلى الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه انتخاب رئيس جديد. وقالت في بيان إن الرئيس "يجب أن يكون خارج عملية الانتخاب ويجب ألا يكون له دور في عملية الانتخاب من أجل أن تكون هناك ثقة بها من جانب المشاركين الرئيسيين".

ويفاقم هذا الإعلان من انعدام الاستقرار في البلد، الذي تديره حكومة فيدرالية هشة، وينشط فيه بشكل متزايد

● مقديشو - دخل المسار السياسي في الصومال مرحلة أكثر غموضاً نتيجة تمسك الرئيس محمد عبدالله فرماجو بأن يكون طرفاً في أي حل محتمل للأزمة الراهنة والمتعلقة بإجراء الانتخابات التي تأجلت، وسط اعتراضات كبيرة من قبل ولايتي جوبالاند وبونتلاند، التي لم تعد تعترف بشرعيته، مما يجعل البلد أمام سيناريوهات تهدد الاستقرار الهش للبلاد.

● عدم اعتراف جوبالاند وبونتلاند بشرعية الرئيس الحالي المنتهية ولايته تضع الدولة الفتنة في طريق مجهول

ويسود الصومال حالة من الاحتقان السياسي، نتيجة خلافات بين الحكومة من جهة، ورؤساء الأقاليم والمعارضة من جهة أخرى، حول بعض التفاصيل المتعلقة بالية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فيما يشير البعض من المراقبين إلى أطراف خارجية في التسبب في ما يحدث من تعطل. وتنتقد دوائر سياسية صومالية انسياق حكومة فرماجو في سياسة